الأمم المتحدة

S/2008/198

مجلس الأمن

Distr.: General
25 March 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

ردا على ادعاءات معينة لا أساس لها صدرت عن ممثل النظام الإسرائيلي ضد جمهورية إيران الإسلامية في الاجتماع الذي عقده اليوم مجلس الأمن، أود أن أطلعكم على موقف وفدي بشأن الادعاءات الباطلة المذكورة، على النحو الوارد في مرفق هذه الرسالة.

وبالنظر إلى رفض الطلب الذي قدمناه لممارسة حقنا المشروع في الرد على تلك الادعاءات الباطلة في اجتماع المجلس، فإنني سأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على محتوى هذه الرسالة ومرفقها وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) محمد **خزاعي**
السفير
الممثل الدائم

270308 270308 08-28327 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

رد الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية على الادعاءات التي لا أساس لها التي صدرت عن ممثل النظام الإسرائيلي

أمام اجتماع مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨

لقد صدرت عن ممثل النظام الإسرائيلي ادعاءات لا أساس لها وتلفيقات سخيفة ضد بلدي في الاجتماع الذي عقده المجلس اليوم. ولذا، أود أن أدلي بما يلي:

إننا نرفض رفضا قاطعا الادعاءات التي صدرت عن ممثل النظام الإسرائيلي ضد جمهورية إيران الإسلامية في بيانه أمام مجلس الأمن اليوم. فقد أمسى الالتجاء إلى الافتراءات والتلفيقات والادعاءات الباطلة ممارسة مألوفة، بل ومبتذلة، من جانب النظام الصهيوني في محاولة منه لصرف اهتمام المجتمع الدولي عن الجرائم المروعة التي ارتكبها ولا يزال يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني.

لقد أكدت إيران مرارا أن دعمها للشعب الفلسطيني ذو طبيعة إنسانية وأخلاقية. فالقضية الفلسطينية المشروعة ومحنة الشعب الفلسطيني تتصدران جدول أعمال المجتمع الدولي كما اتضح ذلك في مناقشات المجلس هذا اليوم، ومن ذلك البيانات التي أدلى بها أغلب أعضاء المجلس، فضلا عن رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي ورئيس حركة عدم الانحياز.

ولا شك أن المجتمع الدولي يدرك الخدعة الإسرائيلية هذه، ومن ثم فمهما بلغ الافتراء وتكاثف ستار الدخان لن يستطيعا حجب هذه الحقيقة الساطعة، وهي أن السبب الرئيسي لانعدام الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة، مع ما يترتب على ذلك من مضاعفات خطيرة تمس العالم بأسره، هو أفعال إرهاب الدولة والاحتلال والعدوان التي يرتكبها هذا النظام الوحشي. وكما أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية مجلس الأمن اليوم، فقد تدهورت الحالة في الأرض الفلسطينية للأسف على مدى الفترة موضوع الاستعراض، إذ ظلت آلة الحرب الإسرائيلية تعمل دون هوادة، ملحقة الدمار بحياة الشعب الفلسطيني البريء وسبل عيشه. وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ولأبسط مبادئ حقوق الإنسان، واصل النظام الصهيوني جرائمه وكثفها ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزة، وعلى الخصوص بتقتيل الناس وتدمير البنيات الأساسية المدنية وتوسيع المستوطنات غير

القانونية وبناء جدار الفصل العنصري وفرض أزمة إنسانية على شعب بأكمله ظل بالفعل مسجونا في قطاع غزة على مدى سنوات.

ففي الأسابيع القليلة الماضية فقط قتل أزيد من ١٤٠ فردا وجرح المئات، عدد كبير منهم نساء وأطفال، من جراء الهجمات الإسرائيلية الوحشية ضد الأرض الفلسطينية المحتلة وضد الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة. وأما ما يفرضه النظام الإسرائيلي على الفلسطينيين من عمليات إغلاق غير قانونية وقيود لا إنسانية وحصار خانق، وما ينجم عن ذلك من أزمة إنسانية، فقد أسفر عن حالة كارثية على الأرض لم يسبق لها نظير من عدة أوجه في التاريخ الحديث. بل إن النظام الإسرائيلي أقدم على عرقلة حرية نقل السلع الأساسية والسلع اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والطبية للفلسطينيين الأبرياء الذين يعيشون في قطاع غزة. والواقع أن هذه الفظاعات التي يبدو أنها تهدف إلى القضاء على شعب بأكمله تقدم أمثلة واضحة للعقاب الجماعي وتشكل إبادة جماعية وتطهيرا عرقيا.

وقد تمادى النظام الإسرائيلي في سياساته وممارساته التوسعية وغير القانونية تجاه لبنان وفي الجولان السوري المحتل. فكما ورد في تقارير الأمين العام، يتواصل انتهاك النظام الإسرائيلي للأجواء والأراضي اللبنانية بلا هوادة في خرق سافر للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وحتى الآن، لا يزال لبنانيون أبرياء يفقدون حياتهم من جراء ما استعمله النظام الإسرائيلي في عدوانه على لبنان في عام ٢٠٠٦ من ذخائر عنقودية لم تنفجر، ولا تزال الألغام الأرضية التي زرعها جيشه الوحشي إبان احتلاله لجنوب لبنان تودي بأرواح البشر.

ونحن نرى أن من المستحيل إرساء سلام دائم في فلسطين والشرق الأوسط إلا من خلال إقرار العدالة، والاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني، ووقف التمييز، وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، وإيجاد آلية ديمقراطية يمكن من خلالها لجميع سكان فلسطين، فضلا عن الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم، أن يقرروا مستقبلهم بأسلوب ديمقراطي وسلمي.